

ديسمبر 2019

بيانات المؤلفين

غادة الإهواني

المحامي والشريك

+2 0 22461-5520

Ghada.ElEhwany@bakermckenzie.com

منير بيومي

محام

+2 0 22461-5520

Moneer.Bayomy@bakermckenzie.com

البدء في تفعيل متطلبات جديدة على الشركات ذات الاستثمار الأجنبي بتقديم تقارير دورية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر

التغييرات الجديدة:

نود الإحاطة بأنه قد طرأ تعديل جديد على قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ("قانون الاستثمار")، بموجب القانون رقم 141 لسنة 2019، إذ بمقتضاه أضيف التزام على الشركات التي تتضمن استثمارًا أجنبيًا في مصر بتقديم معلومات وبيانات لأغراض إحصائية بحتة متعلقة بالأصول الاستثمارية لديها في مصر، وسوف تسهم تلك المعلومات والبيانات الإحصائية بشكل أساسي في الوقوف على معدلات النمو الاقتصادي، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى ركائز ذلك النمو، وأيضًا تحديد القطاعات التي تثير اهتمام المستثمرين الأجانب عن غيرها.

على الرغم من أن هذا التعديل أدخل على قانون الاستثمار، وليس قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، فإن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار وكذلك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ("الهيئة") تطبق تلك المتطلبات على كافة الشركات التي تتضمن استثمارًا أجنبيًا.

وتجدر الإشارة إلى أن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار قد عدلت ونشرت تلك التعديلات بتاريخ 6 نوفمبر 2019 وتضمنت تعديلات اللائحة التنفيذية ثلاثة أنواع من التقارير لتلك الشركات، كالتالي:

1. تقارير تقدم خلال 30 يومًا من تاريخ تأسيس الشركة أو أي تعديل يطرأ على رأس المال أو الغرض أو هيكل المساهمين أو تشكل مجلس الإدارة.
 2. تقارير ربع سنوية تقدم خلال 45 يومًا من انتهاء أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل عام (تقرير ربع سنوي) تتضمن بيانات مالية.
 3. تقارير سنوية تقدم خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.
- علمًا بأن كافة الشركات تقوم بتقديم القوائم المالية سنويًا إلى الهيئة كما أن كافة القرارات الصادرة من مجالس الإدارة والجمعيات العمومية يتم اعتمادها وتقديمها للهيئة بشكل دوري، وبناءً على ذلك فإن المتطلبات الجديدة أضافت التزامًا على الشركات بإعداد تقارير إضافية وعلى فترات متقاربة مقارنة بما جرى عليه العمل.

أثر هذه التعديلات:

بما أن تلك التعديلات أصبحت واجبة النفاذ، يجب المبادرة باستخدام نماذج التقارير المزودة من قبل الهيئة (باللغتين العربية والانجليزية)، و استكمالها بالمعلومات والبيانات المطلوبة حسب نوع التقرير ويمكنكم استخدام رابط الهيئة (<http://gafi.gov.eg/Arabic/eServices/FDI>) و (<http://gafi.gov.eg/Arabic/eServices/FDI>).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعديل لقانون الاستثمار فرض عقوبة تصل إلى مبلغ قدره 50000 جنيه مصري (خمسون ألف جنيه مصري) على المسئول عن الإدارة الفعلية بالشركة التي تخل بالامتثال لتلك المتطلبات الجديدة كما أن الإدارات المعنية بالهيئة قد توفقت الخدمات التي تقدمها للشركات التي لم تبادر بتقديم التقارير المشار إليها عن الاستثمارات الأجنبية.





حلمى وحمزة وشركاؤهم

مبنى نايل سيتى، البرج الشمالى
الدور الحادى والعشرون
٢٠٠٥ ج، كورنيش النيل
رملة بولاق
القاهرة، مصر

هاتف: 5520 2461 202+

فاكس: 9302 2461 202+

www.bakermckenzie.com

©2019 بيكر آند ماكنزي. جميع الحقوق محفوظة. بيكر آند ماكنزي مكتب محاماة دولى بمكاتب أعضاء حول العالم. وفقاً للمصطلحات النارجية في ذلك المجال، تكون الإشارة لـ "شريك" بأنه شريكاً أو ما يعادل ذلك في هذا المكتب، أيضاً تكون الإشارة إلى "مكتب" بأنه مكتباً بمكتب المحاماة ذاك.

قد يشكل هذا البيان إعلاناً عن محامى مما قد يتطلب إخطراً في بعض الدول.